دور إدارة الأزمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية/دراسة استطلاعية لعينة من معدي القوائم المالية

م.م. باسم رشيد علي
كلية علوم الحاسوب والرياضيات
جامعة تكريت
basim99@tu.edu.iq

م.م. عمار طه ياسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
a.t.y.s@tu.edu.iq

الباحثة: سمر سامي محمد العواد
كلية التجارة
جامعة المنصورة
samar89170@yahoo.com

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الدور الذي تمارسه ادارة الازمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي؛ وذلك لما لها من آثار في حدوث الازمات المالية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية. وفي سبيل ذلك استخدم الباحثون المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال استمارة استبيان أُعدت لهذا الغرض وزعت على إداريي ومحاسبي ومدققي بعض الوحدات الاقتصادية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية، لإتمام هذه الدراسة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل إدارة الأزمات والحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مما يؤكد على دور إدارة الأزمات في أداء مجموعة من الأنشطة التي تسهم في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. واوصت الدراسة إلى اعتماد جميع الوحدات الاقتصادية ادارة الازمات وضرورة تطبيق الاسس والمعايير الاخلاقية المهنية او ما يسمى بمفهوم حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: ادارة الازمات، الأزمة المالية، الممارسات الخاطئة، معايير المحاسبة والابلاغ المالي، حوكمة الشركات.

The Role of Crisis management in reducing harmful practices of using international financial reporting standards: an exploratory study of a sample of financial statements preparers

Assist. Lecturer: Ammar Taha Yassin
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Basim Rashid Ali
College of Computer Science and Mathematics
Tikrit University

Researcher: Samar Sami Mohammad Al-Awad
College of Commerce
Mansoura University

Abstract:

The study aims to find out the role that crisis management plays in reducing wrong practices for the use of accounting and financial reporting standards, because of its implications for the occurrence of financial crises to which business organizations are exposed. To achieve this, the researchers used the inductive and deductive methodologies through a questionnaire prepared for this purpose to complete this study. The study reached a set of the most important results; there is a statistically significant relationship between activating crisis management and limiting wrong practices for the

use of international financial accounting standards. Which confirms the role of crisis management in performing a set of activities that contribute to activating the process of identifying wrong practices for the use of international accounting standards and reducing them. The study recommended the accreditation of all institutions to activate crisis management and the need to implement new professional ethical foundations and standards or the so-called corporate governance concept.

Keywords: Crisis Management, Financial Crisis, Harmful practices, Accounting and financial reporting standards, Corporate Governance.

١-١. المقدمة

ان الوحدات الاقتصادية على مستوى العالم منذ مطلع القرن الحالي تواجه تحديات عديدة في مقدمتها تزايد حدة المنافسة فيما بينها، مما حدا ببعض الوحدات الاقتصادية الى اتباع نهج جديد في سبيل جذب استثمارات جديدة، وتوسيع اعمالها في سبيل السيطرة على الاسواق، عبر التلاعب بالنتائج بطرق تبدو انها شرعية من خلال استخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بشكل خاطئ أو مقصود.

وبناءً على ذلك فقد تنامى لمسامع اهل الاختصاص والخبراء في قطاعي المال والاعمال بأن الممارسات الخاطئة على الرغم من انها قد تعود بالنفع لهذه الوحدات، إلا انها ذات أثار ونتائج كارثية قد تدفعها الى الانهيار واشهار الافلاس كما حصل مع الشركات الامريكية عام 2007، وعليه فقد كان لزاماً على الوحدات الاقتصادية ان تهتم بإدارة الازمات المالية لمواجهة مثل هذه الاخطار التي يمكن ان تواجهها.

وعليه سيقوم الباحثون من خلال هذه الدراسة على تسليط الضوء على مفهوم الأزمة المالية وادارة الازمات ومحاولة تحديد دورها في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

١-٢. مشكلة الدراسة: ان الانهيارات الاقتصادية في بداية التسعينيات وما تبعها من ازمات حادة عصفت بمحيط المال والاعمال، فرضت على الوحدات الاقتصادية الدولية والباحثين والمهتمين ان يقوموا بمعالجة تلك المشاكل الاقتصادية، فمن المعلوم لدى الكثيرين ان من اسباب هذه المشاكل الاقتصادية هي الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، والتي يؤدي الافراط في تطبيقها بشكل خاطئ في النهاية الى انهيار الوحدات الاقتصادية واشهار افلاسها، ولمواجهة هذه المشاكل يظهر هنا الدور الذي يمكن ان تقوم به ادارة الازمات، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ما هو الدور الذي يمكن ان تقوم به ادارة الازمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية في الوحدات الاقتصادية؟

١-٣. أهمية الدراسة: تكمن اهمية دراسة موضوع الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية كونه من الموضوعات المهمة والتي تستوجب الاهتمام بها.

إذ ان تأثير هذه الممارسات على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية كبير جداً، وعليه فإنه أصبح من الضرورة دراسة هذا الموضوع للوصول الى طرق تساعد في الحد من الاستخدامات الخاطئة حتى لا تتعرض الوحدات الاقتصادية الى مشاكل مالية ممكن ان تعرضها للإفلاس وغيره من المشاكل الاخرى، وفي سبيل مواجهة مثل هذه التصرفات لا بد من ان يتم تفعيل ادارة للأزمات المالية لمنع هكذا مشاكل مستقبلية وهذا ما سيسعى الباحثون الى تناوله من خلال هذه الدراسة.

١-٤. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة بشكل اساسي الى تحقيق الاهداف الآتية:

أ. معرفة ماهية الأزمة المالية وادارة الازمات.

ب. تحديد العلاقة ما بين الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية الدولية والازمات المالية التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية.

ج. دور ادارة الازمات المالية في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي.

١-٥. منهجية الدراسة: لتحقيق الاهداف المرجوة او المنشودة من الدراسة فإن الباحثون سيستخدمون المنهجين الآتيين:

أ. المنهج الاستنباطي: من خلال هذا المنهج سيحاول الباحثون بدراسة الموضوع بشكل نظري للوقوف على ماهيته، وكذلك تحديد العلاقة ما بين متغيرات الدراسة بالاضافة الى تناول الدراسات السابقة، وذلك من أجل تحديد الفجوة البحثية التي تتم دراستها في هذه الدراسة.

ب. المنهج الاستقرائي: من خلال هذا المنهج سيسعى الباحثون الى اثبات صدق الفرضيات التي تم بناء الدراسة عليها واثبات العلاقة ما بين متغيرات الدراسة بشكل احصائي من خلال استمارة استبيان خاصة بهذا الموضوع للوصول الى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

١-٦. فرضيات الدراسة: بُني الدراسة على الفرضيات الآتية:

أ. لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مفردات عينة الدراسة حول الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية الدولية.

ب. لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية بين مفردات عينة الدراسة حول مهام ادارة الازمات بشكل عام.

ج. لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة الأزمات للحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

١-٧. مجتمع وعينة الدراسة: تم تحديد مجتمع الدراسة بالعاملين في الشركات العراقية الخاصة والمختلطة العاملة في سوق العراق للأوراق المالية، والفئات المستهدفة في الدراسة هي (الاداريون والمحاسبون والمدققون) في تلك الوحدات الاقتصادية، وقد تم اختيار العينة بصورة عشوائية بعد تصميم استمارة استبيان أُعدت لهذا الغرض، وزعت على العينة وهذا ما تم تفصيله بشكل اوسع في الدراسة العملية.

١-٨. حدود الدراسة: تنقسم حدود الدراسة الى قسمين هما:

أ. الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على بعض الشركات العراقية الخاصة والمختلطة والعاملة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. الحدود الزمانية: بدأت الدراسة وانتهت خلال عام ٢٠١٩، وشملت الدراسة الشركات النشطة في السوق خلال عام ٢٠١٩.

١-٩. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات متغيرات الدراسة والعلاقة فيما بينهما لكن يكتفي الباحثون بالدراسات الآتية:

أ. دراسة (الكبيسي، ٢٠١٠): هدفت الى معرفة الاسباب والعوامل التي يمكن ان تقف وراء حدوث الأزمة المالية، وما مدى مسؤولية تلك الاسباب والعوامل في حدوث الأزمة؟ ولتحقيق الهدف من الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتحققة في مجال مشكلات

معايير المحاسبة الدولية. وتوصلت الدراسة الى ان العوامل التي تم تناولها تسهم في حدوث الازمات المالية وان مشكلات المعاير المحاسبية تنعكس على الممارسات المحاسبية، وان معايير المشتقات المالية هي أكثر المعايير اثارة للجدل وأنها من الاسباب التي تؤدي الى حدوث الازمات المالية. واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بحوكمة الشركات وتفعيل دور الاجهزة الرقابية (ديوان الرقابة المالية وغيره) بدل اقتصار عملها على القطاع العام لضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعايير المقبولة بكل امانة ومصداقية.

ب. دراسة (Türkmen, 2016): هدفت الدراسة الى مناقشة مشكلة وقوع بعض الشركات (الصغيرة والمتوسطة الحجم) في بعض الاخطاء المحاسبية، وكذلك الممارسات الخاطئة للبيانات المالية في سبيل اظهار البيانات بصورة أكثر مصداقية ، وتم اختبار عينة من الشركات خلال الفترة من عام ١٩٩٨ ولغاية ٢٠٠٤، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان وجود الاحتيال المالي اسهم بشكل كبير في تدهور سعر السهم لبعض الشركات بالإضافة الى زيادة نسبة الديون خلال تلك الفترة، وان الاخطاء المحاسبية والاحتيال المالي لهما اثار سلبية على الايرادات المتحصلة للبلد عن طريق الضرائب. واوصت الدراسة بضرورة ايجاد الحلول من قبل الدولة واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة التي تستنزف الاقتصاد القومي.

ج. دراسة (حسانين، ٢٠١٨): هدفت الدراسة الى الاطلاع على التغير الحادث في بيئة العمل المعاصرة والاصدارات المهنية المرتبطة بالأخطاء المحاسبية من جهة، واستخدام العصف الذهني الالكتروني من جهة اخرى. ولأجل اختبار الفروض الخاصة بالدراسة ومن اجل تحقيق الاهداف، تم اجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع استمارات الاستقصاء. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج اهمها ان مشكلة الاخطاء المحاسبية من المواضيع الهامة سواء لمهنة المحاسبة او الباحثين او المراجعين او المجتمع ككل، وهي نوعين متعمدة وغير متعمدة، وان هنالك اسهام في استخدام العصف الذهني الالكتروني وكيفية اكتشاف مسببات الاخطاء المحاسبية. واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية تقويم اداء معدي القوائم المالية والشركات، لكشف الاخطاء المحاسبية والتلاعب وكيفية تصحيحها بصورة مستمرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة متغيرات الدراسة من عدة جوانب ، فقد قامت احدى الدراسات بالتعرف على العوامل التي تتسبب بالأزمات المالية وبينت ان لمعايير المحاسبة الدولية دور كبير في حدوث الازمات، وناقشت احدى الدراسات مشكلة وقوع بعض الشركات (الصغيرة والمتوسطة الحجم) في بعض الاخطاء المحاسبية، وكذلك الممارسات الخاطئة للبيانات المالية في سبيل اظهار البيانات بصورة أكثر مصداقية، وكيف يمكن ان يكون لها تأثير سلبي على الوحدات الاقتصادية واقتصاد البلد، وتناولت احدى الدراسات التغير الحاصل في بيئة العمل المعاصرة والاصدارات المهنية المرتبطة بالأخطاء المحاسبية. وبناءً على ما سبق، فإنه يمكن القول ان ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها يتمثل في ان هذه الدراسة تحاول اثبات ان ادارة الازمات يمكن ان تحد من الممارسات الخاطئة والفهم الخاطئ في تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وسوء استخدامها من قبل القائمين على الاعمال المالية في الوحدات الاقتصادية، ومحاولة الربط بين المتغيرات بشكل مختلف عن الدراسات السابقة.

الإطار النظري

سيتم تناول الدراسة من خلال مناقشة النقاط الآتية:

٢-١. ماهية الأزمة المالية: تعرف الأزمة بشكل عام بأنها "تهديد رئيسي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على وحدة اقتصادية ككل أو صناعة أو حملة الأسهم، إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح وقد تواجه مؤسسة أكاديمية مثل أي وحدة اقتصادية أخرى أزمة كجزء من تحدياتها التشغيلية أو الظرفية. (Effiong, 2014, 461)

وأوضحت دراسة (Borden, 2016, 377) انه من الممكن أن تحدث الأزمة على مختلف المستويات داخل الوحدة الاقتصادية أو الأعمال التجارية، ويمكن أن تكون بسبب عوامل داخلية (سوء استخدام المعايير والقواعد المحاسبية) وخارجية (يمكن ان تحد الأزمة في مكان غير المكان الذي تنتمي إليه فقد تجد منظمة اعمال نفسها معرضة لمجموعة من مخاطر الازمات، كما حصل لبعض الوحدات الاقتصادية الدنماركية في الشرق الاوسط بسبب الرسوم المسيئة التي نشرتها احدى الصحف الدنماركية). فضلا عن أنها تتخذ أشكالًا متعددة (الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان أو التغيرات البيئية أو التلاعب بالمنتجات أو اختلالات العمل أو الأعمال الإجرامية)، فضلا عن (الأزمة المالية) والتي من اهمها تلك التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ والتي تُعد من أبرز الازمات التي مرت على الاقتصاديات العالمية في الفترة الاخيرة حيث بدأت من شركات الرهن العقاري الامريكية لتمتد وتشمل العديد من المؤسسات المالية الكبرى.

وعليه، يرى الباحثون ضرورة الاهتمام بموضوع الازمات المالية لما له من أثر اقتصادي كبير على الوحدات الاقتصادية بشكل خاص، وعليه فإنهم سيقومون بتناول مفهوم الأزمة المالية من جوانب عدة من خلال تحديد مفهومها وتحديد اسبابها، ومن ثم الوقوف على انعكاساتها واثارها على المحاسبة بشكل خاص.

٢-٢. مفهوم الأزمة المالية: تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الأزمة المالية بشكل عام، ويمكن استعراض بعض تلك التعاريف من خلال الاتي:

لقد اتفقتا دراستي (Hamidovic, 2012, 2) (Caroline, 2003, 1) على ان الأزمة المالية يمكن تعريفها "بأنها الحالة غير الطبيعية وغير المستقرة والمعقدة للجانب المالي للوحدة الاقتصادية والتي تمثل تهديداً للأهداف الاستراتيجية وسمعة وبقاء الوحدة الاقتصادية ككل.

وعُرفت كذلك على أنها "تهديد كبير للأداء المالي الذي يمكن أن يكون له عواقب سلبية داخل الوحدة الاقتصادية إذا لم يتم التعامل معه بشكل صحيح. (Canny, 2016, 1)

وكذلك عرفت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٧، ١٢١) الأزمة المالية على انها "الخطأ الخطير والمفاجئ والذي يتعرض للسلوك المعتاد للمنظومة المالية للوحدات الاقتصادية، والذي له تأثير كبير على اقتصاد الدولة والمؤسسات والوحدات الاقتصادية والافراد على حدٍ سواء".

ويكتفي الباحثان بهذه التعاريف لأنها وبحسب رأي الباحثان تُعطي القارئ تصوراً واضحاً وكاملاً لمفهوم الأزمة المالية.

٢-٣. اسباب الازمات المالية وانعكاساتها المحاسبية: تكلمت العديد من الدراسات عن الاسباب الحقيقية للأزمات المالية على المستوى العالمي لكن ما يهمنا هنا هو الاسباب ذات الطابع المحاسبي وفي هذا الخصوص تطرقت دراسة (الكبيسي، ٢٠١٠، ١٤-١٥) الى العديد من الاسباب التي تؤدي بطريقة او بأخرى الى حدوث أزمات مالية ومنها الممارسات الخاطئة اذ بينت هذه الدراسة انه وان

وجدت معايير مقبولة فإن وجود هذه الممارسات ستوفر مجموعة من البيانات والتي ستؤدي في الاخر الى اتخاذ قرارات لها اثار في ظهور الازمات المالية ومنها:

أ. وجود درجة عالية من التباين في الالتزام بتطبيق المعايير من دولة لأخرى.
ب. الصعوبة والتعقيد التي وردت بأصل المعايير بالإضافة الى عدم وضوح آليات التطبيق.
ج. المشكلات المصاحبة لوجود تعدد الخيارات في الممارسات المحاسبية مثل (امكانية اختيار الوحدات الاقتصادية ولمرة واحدة تسجيل الاستثمار في العقارات بطريقة التكلفة او سعر السوق، وامكانية تصنيف الادوات المالية بحسب ما ترغب الوحدات الاقتصادية إما للمتاجرة او تحت مسمى متوافرة للبيع او محتفظ بها حتى بلوغ تأريخ الاستحقاق).

وبينت دراسة (بولصنام، ٢٠١٠، ٤١) ان من اسباب تعرض الوحدات الاقتصادية للأزمات المالية يمكن اجمالها بالآتي:

أ. عدم وجود جهة رقابية واحدة على المعلومات المحاسبية.
ب. تمارس الادارة تأثير مباشر على جودة المعلومات المالية.
ج. الأثر الكبير لممارسات المدقق على جودة المعلومات المحاسبية.
د. المشاكل المتعددة في ضعف تطبيق القواعد ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي.
ه. فجوة التوقعات.

واضافت دراسة (عبد الرحمن، ٢٠١٧، ١١٦) أن من أسباب التي تؤدي الى حدوث الازمات المالية داخل الوحدات الاقتصادية هو ضعف القائمين على تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي وعدم فهمها بطريقة صحيحة وضعف السلوك المهني والاخلاقي للمدقق الخارجي وادارة الوحدات الاقتصادية بالإضافة الى محاسبة القيمة العادلة. مما أثر بشكل كبير على المحاسبة بشكل عام بسبب عجز التقارير المالية عن تقديمها للمعلومات الملائمة والتي تساعد في التنبؤ بهذه الازمات او بمعنى اخر ان النظام المحاسبي أُنتقد لقصوره في مواجهة المتغيرات البيئية للوحدات الاقتصادية خصوصاً في اوقات الازمات المالية.

يتبين للباحثون مما في اعلاه ، ان ضعف القائمين على تطبيق المعايير وعدم فهمها بطريقة صحيحة من اسباب ظهور الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، وهذا الموضوع اسُتغل من قبل بعض الجهات سواء كانت ادارية او غيرها داخل الوحدات الاقتصادية لتحقيق مصالح واهداف شخصية ذات اثار سلبية على الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، اذ قد يتسبب في انهيار الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية مما يفرض عليها في الاخير اعلان افلاسها كما حدث مع بعض الشركات الامريكية في عام ٢٠٠٧ وما تبعها. وفي سياق ما جاء في اعلاه، يرى الباحثون هذه الاسباب مؤثرة بشكل مباشر على استمرارية الوحدات الاقتصادية وان دور ادارة الازمات يكمن هنا في كيفية قيام هذه الادارة بمواجهة الازمات التي يمكن ان تسببها هذه الاسباب سالفة الذكر، حتى لا تتعرض الوحدات الاقتصادية الى ازمات مالية بين فترة واخرى. وهذا ما يدفع الى زيادة الاهتمام بهذا الموضوع وهو ما سيكون المحور الثاني من دراستنا والذي سيتم من خلاله تسليط الضوء بشكل اوسع على هذه الممارسات من اجل توضيحها والوقوف عليها أكثر وتحديد ماهيتها.

٢-٤. طرق مواجهة الأزمة المالية: ان جميع الازمات سواء كانت اقتصادية او غيرها يترتب خسائر وسلبيات كبيرة على المستويين المادي والمعنوي وتكون آثارها على الشركات وعلى الافراد

والمجتمع بشكل عام وهي بحد ذاتها عقبة كبيرة امام نمو الاقتصاد وازدهاره. ولهذا فمن الواجب التصدي لها وبمختلف الوسائل. وفي سياق ذلك فقد بينت دراسة (Coombs, 2007, 2) ان من أفضل الممارسات والطرق لمواجهة الازمات يمكن اجمالها بالآتي:

أ. اعداد فريق لإدارة الازمات يتم تدريبهم بشكل جيد.
ب. وضع خطة لإدارة الازمات على ان يتم تحديثها سنوياً.
ج. اجراء تمارين سنوية لاختبار خطط العمل وكفاءة فريق العمل.
د. ان يتم تقسيم المهام الخاصة بإدارة الازمات بين الموظفين حسب التخصص لمواجهتها.
ه. ان تكون الازمات السابقة قاعدة بيانات عند وضع الخطط لمواجهة الازمات اللاحقة.

أما دراسة (جاسم، ٢٠١١، ١٣٤) فقد تناولت استعدادات مواجهة الازمات من خلال المقارنة بين وزارتي الصحة والداخلية ومن اهم الاستعدادات التي ذكرتها الدراسة كانت:

أ. رصد جميع المؤشرات المتعلقة بالأزمات المرتقبة.
ب. تشكيل فريق مؤقت لإدارة الازمات عند وقوعها.
ج. تعريف كل شخص داخل الوحدة الاقتصادية بواجبه بكل دقة اثناء حدوث الأزمة.

وفي نفس السياق بينت دراسة (العواد، ٢٠١٨، ٥٩) ان الجهات الرقابية بدأت باستحداث اليات جديدة كإدارة الأزمات باعتبارها أمر أساسي للتركيز على المخاطر المالية بشكل خاص لمواجهة عدم استقرار السوق واستمرار القيود على عمليات صنع القرار بسبب عدم استقرار الأسواق المالية، نتيجة التركيزات المالية والاستثمارية والممارسات غير المنضبطة وهذا ما أكدته الأزمة المالية الأخيرة.

اما دراسة (محروس، ٢٠١٦، ٣٦) فقد أكدت الحاجة الى وضع تطبيق نظم واسس ومعايير اخلاقية جديدة لمهنة المحاسبة وهو ما يطلق عليه مفهوم حوكمة الشركات للحد من الظواهر السلبية للمحاسبة، كالمحاسبة الابداعية وغيرها من الظواهر الاخرى وبما يحقق التعامل بشكل أفضل مع تحديات بيئة الاعمال المتغيرة.

وهذا ما يستلزم الحاجة الى تهيئة ادارة الازمات من اجل مواجهة هكذا ازمات مستقبلاً، لكن في البداية سيقوم الباحثون بتوضيح ماهية ادارة الازمات من خلال التطرق لمفهومها واساليب ادارة الازمات وها هي المعوقات التي تقف في وجه إدارة الازمات.

٢-٥. ماهية ادارة الازمات: كان على الادارات العليا والتنفيذية في الوحدات الاقتصادية ان تتبنى نهج يساعدها في المواجهة والحد من الازمات المالية يمكن ان تتعرض لها مستقبلاً، وذلك من خلال تفعيل ما يسمى بإدارة الازمات لما من أهمية في المساهمة والمساعدة بمواجهة وتطويق الازمات المالية التي ممكن ان تتعرض لها الوحدات الاقتصادية.

٢-٥-١. مفهوم ادارة الازمات: جاء في دراسة (محمد، ٢٠١٤، ٢٤٩) ان ادارة الازمات يمكن تعريفها بانها "العملية التي تلجأ لها الادارة العليا عند تعرض الوحدات الاقتصادية لأزمة معينة، وذلك من خلال الاختيار الامثل للاستراتيجية المناسبة لنوعها وطبيعتها".

وعرف (هارون، ٢٠١٦، ٤١) ادارة الازمات بأنها "هو النظام الذي يتم استخدامه عند التعامل مع الازمات، بهدف تجنب وقوعها والتخطيط للحالات التي يكون من الصعوبة تجنبها وذلك بهدف التحكم في النتائج والحد من الاثار السلبية.

يرى الباحثون ان التعاريف اعلاه تعطي التصور الكامل عن مفهوم ادارة الازمات وبذلك سيتم التطرق في الفقرة التالية عن اهمية ادارة الازمات.

٢-٥-٢. اساليب ادارة الازمات: ان استمرار تعرض الوحدات الاقتصادية الى ازمات متوالية ومختلفة جعل من الاخيرة ان تقوم بوضع أكثر من اسلوب للتعامل مع هذه الازمات وذلك بحسب شدة التأثير ودرجة تكرار حدوثها وبذلك فان لكل ازمة خصائص مميزة لها، وهي بذلك تتطلب اسلوب معين للتعامل معها، وعليه فقد قدمت دراسة (سماعنه والخدام، ٢٠١٦، ٨) اسلوبين للتعامل مع الازمات وهي:

أ. اسلوب الاستعداد الوقائي: يتمثل هذا الاسلوب بالأعمال التي تقوم بها وحدة اقتصادية وذلك قبل وقوع الأزمة وبالتالي امكانية تعقبها وتحليلها من اجل تهيئة الجهات ذات العلاقة داخل الوحدة الاقتصادية للتعامل معها وذلك لمنع وقوعها او تخفيف اثارها في اقل الاحوال والتي قد تؤثر بشكل كبير على بقاء الوحدة الاقتصادية واستمرار اعمالها في الاسواق.

ب. اسلوب الاستعداد العلاجي: وهي الاعمال التي تقوم بها وحدة اقتصادية بعد وقوع الأزمة وتتمثل بالعديد من المراحل من اهمها (مرحلة احتواء الأزمة وتحديد عناصرها ومن ثم وضع قاعدة للتعامل مع هذه العوامل والعناصر ومن ثم السيطرة عليها).

ومن الاساليب التي يمكن أن تستخدم في مواجهة الازمات المالية من قبل الادارات العليا في الوحدات الاقتصادية هي الحوكمة كإحدى أهم السياسات التي تهتم بها باعتبارها نظام يحكم العلاقات بين الاطراف التي لها تأثير في الاداء كما يضاف إليها المقومات المؤسسية وتحديدها للمسؤول والمسؤولية. (محمود، ٢٠١٧، ٢٠٣)

بالإضافة الى ما سبق فإن دراسة (Coombs, 2007, 1) بينت انه يمكن التعامل مع الازمات من خلال مجموعة من الخطوات او المراحل والمتمثلة بالآتي:

أ. ما قبل الأزمة: تهتم هذه المرحلة بالوقاية والتحضير.

ب. الاستجابة للأزمة: تكون هذه المرحلة عندما يتعين على الإدارة الاستجابة فعليًا للأزمة.

ج. ما بعد الأزمة: تبحث عنه طرق للتحضير بشكل أفضل للأزمة القادمة والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها خلال مرحلة الأزمة بما في ذلك معلومات المتابعة.

ويتفق الباحثون مع الرأي القائل ان للتخطيط الاستراتيجي دور كبير في التطبيق بوصفه أحد المفاهيم الادارية الحديثة التي يجب على الوحدات الاقتصادية ان تقوم بتبنيها وتطبيقها في العمل الاداري إذا ما كانت تهدف الى تحقيق الاهداف التي نشأت من اجلها. وذلك لأنه؛ اي التخطيط هو محور اساسي من محاور عمل ادارة الازمات ولا يمكن ان تحقق اهدافها او ان يُكتب لها النجاح من غير ان يكون لها تخطيط واضح ومسبق لعملها.

٢-٥-٣. معوقات ادارة الازمات: إن ادارة الازمات ليس بالسهولة بحال انها تستطيع انجاز الاعمال الموكلة بالقيام بها وانما سيكون امامها العديد من المعوقات التي تقف في طريقها والتي يمكن ان تتمثل بالآتي (طيفور، ٢٠١٨، ٣٦٤):

أ. عدم معرفة وإدراك الادارة العليا لأهمية ادارة الازمات.

ب. ضعف تدريب افراد الوحدة الاقتصادية في كيفية انجاز اعمالهم بشكل صحيح.

ج. مدى توافر المعلومات حول الأزمة ومدى صحتها ودقتها.

د. صعوبة الاتصال ونقل وتبادل المعلومات داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها حول الأزمة.

ه. عدم الفهم الكافي لأفراد الوحدة الاقتصادية بخطورة الازمات.

وهنا يرى الباحثون، انه من اجل انجاح ادارة الازمات وعملها فإنه يجب تصحيح هذه المعوقات والانحرافات من خلال معالجتها وجعلها اداة قوة لإدارة الازمات وليس نقاط ضعف تقف في طريق تطبيقها عند حدوث ازمة ما داخل الوحدة الاقتصادية.

٣-١. الاساليب الحديثة للحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي:

في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة من تفعيل عمل ادارة الازمات والخاصة في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية فإنها (حسين، ٢٠١٢، ٩٨-٩٩)

أ. تفعيل عمل لجان التدقيق ودعمها بالشكل الكامل.

ب. تطبيق الاسس والمعايير الاخلاقية المهنية الجديدة او ما يسمى بمفهوم حوكمة الشركات (Corporate Governance).

ج. التأكيد على تخفيض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية من خلال تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن ان تستعمل فيها هذه المعالجات.

د. الحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية من خلال تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة.

ه. الاعتماد على الكفاءة المهنية والاخلاقية للمدققين والمراقبين ولجان التدقيق في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة.

و. تنمية ما يسمى بالثقافة المحاسبية بين الاطراف الثلاث (المستثمرين، المهتمين، مستخدمي المعلومات المحاسبية).

ز. تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق من خلال تفعيل ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجان خاصة بالأخلاق المهنية.

وفي نفس السياق اعلاه أوضحت دراسة (رمضاني، ٢٠١٧، ٢٧٩) ان الاعتماد على قانون Sarbanes-Oxly Act الصادر سنة ٢٠٠٢ يمكن ان يعزز عمل ادارة الازمات وذلك لما يحتويه من مجموعة مهمة من الاصلاحات يمكن اجمالها بعدد من الامور من أهمها:

أ. صلاحية الاشراف بشكل أكبر للجنة التدقيق على عملية اعداد التقارير المالية.

ب. ان تكون هنالك شهادة للمدير التنفيذي على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية.

ج. ان تكون هنالك خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ومدير الشؤون المالية بالإضافة الى لجنة التدقيق.

ويكتفي الباحثون مما ذُكر في اعلاه في تحديد ماهية المتغير المستقل والمتمثل بإدارة الازمات، من اجل التطرق للمتغير الثاني والذي لا يقل اهمية عن المتغير الاول والمتمثل بالممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

٣-٢. الممارسات الخاطئة في استخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: ان من أسباب انهيار الشركات العالمية افتقار إداراتها للممارسات السليمة للرقابة والاشراف وعدم تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي بشكل صحيح مما ينعكس سلبا على الافصاح عن المعلومات المحاسبية حول الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية، مما تطلب ذلك الى الدعوة لتطبيق المعايير بشكل سليم وتفسيرها بصورة صحيحة اذ يعتبرها البعض بمثابة الفجوة التي تم استغلالها من قبل إدارات الوحدات الاقتصادية للقيام بالعديد من الممارسات غير السليمة والخاطئة في تطبيق المعايير

المحاسبية من خلال عدم الالتزام بها بشكل سليم وعدم إظهار الشفافية والمصداقية في القوائم المالية.

وبناءً على ما سبق فإن الباحثون يرون ضرورة وضع اسس ومعايير محاسبية يمكن من خلالها تقييم المخاطر بشكل فعال وتحديد وضع المؤسسات المالية عن أوجه القصور في تطبيق معايير المحاسبة والابلاغ المالي وذلك للحصول على تأكيد معقول عن مدى وجود ممارسات خاطئة عند التطبيق.

٣-٣. أهمية معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية: تعمل معايير المحاسبة والابلاغ المالي على تحسين شفافية المعلومات المالية وقابليتها للمقارنة للمستثمرين حتى يمكن لها ان تعود بالفائدة من خلال (انخفاض التباين في المعلومات، وخفض تكلفة رأس المال، وزيادة كفاءة سوق رأس المال، وتخصيص الموارد بكفاءة أكبر، وزيادة النمو الاقتصادي). (Rad and Embong, 2014, 37) ومن اهم الوحدات الاقتصادية التي لعبت دوراً مهماً في اعداد هذه المعايير هي الاتحاد الأوروبي (EU)، والوحدة الاقتصادية الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (Harper, 2012, 467).

وقد ادت العولمة المتسارعة وانفتاح الأسواق المالية الدولية إلى التأثير على المحاسبة بالإضافة الى وجود المشاكل والصعوبات الناجمة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم وفرض كل دولة التقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة على المؤسسات الراغبة في الدخول الي أسواقها المالية فضلا عن الصعوبات التي تجدها المؤسسات في تطبيق أنظمة محاسبية غير متجانسة. (Wolfer, 2008, 2) ومن ثم فإن عدم التطبيق الصحيح للمعايير لعب دور أساسي في إظهار الأزمة المالية الأخيرة وترتب على ذلك صعوبة في إنتاج معلومات ملائمة للمستثمرين وعدم قابليه مقارنتها دولياً، لذا كان من الضروري الحفاظ على ثقة المستثمرين، وبالتالي كان دافعاً للعمل على توحيد المبادئ ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي المعترف بها عالمياً والتي يمكن من خلالها تحسين شفافية المعايير وقابليتها للمقارنة مما يؤدي إلى انخفاض التباين في المعلومات وزيادة النمو الاقتصادي .(Rad and Embong ,2014,37)

اشكال الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية

إن من أسباب انهيار الشركات المالية العالمية يرجع الى افتقار إدارتها الى الممارسة المحاسبية السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة واختلال هياكل التمويل ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية والتي تعتمد على الافصاح في اظهار المعلومات المحاسبية حول الاوضاع المالية الوحدات الاقتصادية. (Del Angel et al., 2008, 1) مما أدى الي عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها وبالتالي حدثت الأزمة المالية ووصول هذه الوحدات الاقتصادية الي الأزمة يرجع الى عدم تطبيق مبادئ الحوكمة والتي ترتكز على المبادئ المحاسبية والإفصاح وإظهار البيانات والمعلومات عن الأوضاع المالية لهذه الشركات بصورتها الحقيقية. (Harper et al., 2012, 468)

وبناءً على ما سبق، يرى الباحثون انه من الضروري إرساء المزيد من الضوابط والتدابير والمبادئ الرقابية وضبط حركة الأموال لمعالجة الممارسات الخاطئة والتي من أبرزها التلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول .

كما تُعد الممارسات المحاسبية الخاطئة تدخل متعمد من قبل الادارة لإظهار القوائم المالية بشكل معين وهذا ما بينته دراسة لذا فأنها تُعد من أصعب التحديات التي تواجه واضعي معايير المحاسبة والابلاغ المالي وتتمثل هذه الممارسات في الاتي:

أولاً. ادارة الأرباح: اوضحت دراسة (Liao & Fu , 2015, 27) عندما تكون لدى وحدة اقتصادية مشاكل مالية أو انخفاض كبير في الأرباح، فإن هذه الوحدات الاقتصادية تقوم بإدارة أرباحها بهدف زيادة (الدخل المحاسبي(ونتيجة لذلك فقد جزء كبير من الثقة لدى المستخدمين حول التمثيل الصادق للمعلومات المالية لحقيقة الاداء المالي للوحدات الاقتصادية، فان عمليات التلاعب بالحسابات سواء في إطار المبادئ ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي سوف يفقد المعلومات المالية جزء كبير من الحيادية ويؤكد تحيز التقرير المالي. ويمكن ان تتخذ ادارة الارباح اشكال عديدة، من اهمها التي تكون من خلال السياسات المحاسبية المتبعة والتغيير في التقديرات المحاسبية والمتمثلة بالآتي: (Su & Shen, 2014, 341-342)

أ. تغيير طريقة الاستهلاك وفترة الاستهلاك: يمكن أن يؤثر تغيير طريقة الاستهلاك وفترة الاستهلاك بشكل مباشر على أرباح الوحدة الاقتصادية.

ب. تغيير طريقة محاسبة الأعمال للاستثمار في الأسهم على المدى الطويل: يمكن تقسيم محاسبة الأعمال على الاستثمار طويل الأجل في الأسهم إلى طريقة حقوق الملكية وطريقة التكلفة وفقًا للتأثيرات على الشركات المستثمرة.

ج. تغيير طريقة تسعير المخزون: تفرض طرق تسعير المخزون المختلفة تأثيرات مختلفة على المركز المالي والأرباح أو الخسائر للوحدة الاقتصادية.

د. تقديم أو تأخير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات: يجب تأكيد وتسجيل الايراد بعد الانتهاء من عملية تحققه. ووفقًا لمتطلبات إدارة الأرباح، يمكن الاعتراف بالإيراد وتسجيله قبل عملية تحققه وذلك لزيادة الايراد في الفترة الحالية، أو قد يؤخر أيضًا وذلك لتخفيضه في الفترة الحالية لأسباب عديده منها التهرب الضريبي.

بالإضافة الى ما تم ذكره فإن دراسة (بولصنام، ٢٠١٠، ٣٨-٣٩) بينت وجود مجموعة اخرى من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية تكون من ضمن ممارسات إدارة الارباح من أهمها:

أ. معالجة الخسائر المتراكمة والتخلص منها خصوصاً عند تغيير الادارة.

ب. التطبيق المبكر للمعايير الجديدة لأنه قد يؤدي الى الزيادة في الدخول مما يعود بالفائدة على وحدة اقتصادية.

ج. استخدام المشتقات المالية من اجل المضاربة والتحوط ضد المخاطر بطريقة تقوم بالفائدة على اعمال وحدة اقتصادية.

د. استخدام ما يسمى بالمحاسبة الابداعية.

ثانياً. التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر): أما التحفظ المحاسبي فَيُعد ذو حدين فمن جانب يُعد أحد الادوات التي تحقق مصداقية المعلومات المالية لدى المساهمين والدائنون وبالتالي يساعد في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة من خلال تأجيل الاعتراف ببعض المصروفات او تعجيل الاعتراف بالمكاسب وهذا ما يمكن استغلاله من قبل الادارة. (عبيد،١٢،٢٠١٧)

ثالثاً. مرونة المعايير: وتُعد من أهم المشكلات الاساسية إذ تُعطي الحرية الكاملة للإدارة في اتباع سياسات محاسبية بديله مما أدت الى التلاعب في نتائج الاعمال من خلال ممارسات المحاسبة الابداعية كأن تقوم بتوجيه المحاسب باستغلال المرونة الموجودة في المعايير في غير محلها والتي اثرت سلباً على جودة التقارير المالية،.(ابراهيم، ٢٠١٦، ١٠٦٢) وفي السياق نفسه بينت دراسة (الكبيسي، ٢٠١٠، ١١) ان هذه المرونة في الممارسة المحاسبية من المحتمل ان تكون لها اثار سلبية ما بين الوحدات الاقتصادية التي تنتقي خيارات مغايرة فيما بينها لأنها ستؤدي الى عدم امكانية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مما يؤثر سلبا على قدرة المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة والسليمة.

رابعا. مبدأ التكلفة التاريخية: بالرغم من ان مبدأ التكلفة التاريخية يتسم بالموضوعية وخلوه من التحيز لأنه يمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، الا ان الاعتماد عليه يؤدي الى القياس غير السليم نظرا للمقابلة غير السليمة بين الايرادات على أساس قيمتها الجارية والمصروفات على أساس تكلفتها التاريخية، مما يؤثر سلباً على قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة. (قوادري، ٢٠١٨، ٢٤٥) وفي هذا السياق أوضحت دراسات اخرى من اهمها دراسة (السيد، ٢٠١٧، ٢٢٢) ان هناك نوعان من الاخطاء عند التقييم: الاول؛ اخطاء في التوقيت ناتجة من اعتمادها على مبدأ التحقق المحاسبي للاعتراف بالتغييرات في القيمة والنوع الثاني اخطاء وحدة القياس وهو الفرض القائم على ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد وإهمال التغييرات في مستوى الاسعار.

بناءً على ما سبق، فإن الباحثون يرون ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية دولياً من خلال تبني مجموعة واحدة من معايير المحاسبة والابلاغ المالي والتي بدأت منذ عام ٢٠٠١ بإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، اذ ان الهدف من تلك المعايير هو تحقيق الشفافية للمعلومات المحاسبية والقابلية للمقارنة والحد من ادارة الأرباح وزيادة الملائمة ومن ثم تحسين جودة التقرير المالي.

٣-٤. علاقة معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (١٣) قياس القيمة العادلة بالممارسات الخاطئة: من المعلوم ان معايير المحاسبة والابلاغ المالي تساعد معدي التقارير والقوائم المالية من خلال توفير إطار عمل لإنشاء البيانات، لذلك فإن أهميتها الأساسية هي مساعدة مستخدمي البيانات على إجراء تقييمات ذات مغزى حول الوضع المالي للمنشأة، بالإضافة الى انها تُعد ذات امر أساسي في توفير معلومات دقيقة وموثوقة ليس فقط لإدارة الوحدة الاقتصادية فقط وانما للسوق ككل. (Akabom, 2013, 61)

لكن لم تكن معايير المحاسبة والابلاغ المالي بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري أو أزمة القروض عالية المخاطر، فقد أثير جدل كبير حول مسئولية هذه معايير المحاسبة والابلاغ المالي في حدوث هذه الأزمة، ومن هذه المعايير التي لها دور كبير بطريقة مباشرة او غير مباشرة في الممارسات الخاطئة هي:

لقد حظي هذا المعيار باهتمام العديد من الهيئات المحاسبية المهنية والتي من أهمها مجلس معايير المحاسبة والابلاغ المالي والابلاغ المالي المالية بالولايات الامريكية (FASB) ومجلس

معايير المحاسبة والابلاغ المالي والابلاغ المالي الدولية (LASB) وهيئة سوق المال الامريكية (SEC)، حيث تناولت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية المحاسبة عن القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية لتقييم الاصول والالتزامات وبالرغم من ذلك إلا إن هناك انتقادات عند تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (١٣) قياس القيمة العادلة بمفهومها المحاسبي لأنها لا تعكس الموقف المالي للوحدة الاقتصادية، كما ان تقدير القيمة العادلة يشوبه الغموض بسبب الصعوبات والتي تتمثل في تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية عندما تكون الاسعار في الاسواق المالية غير متوفرة وبالتالي فأنها تمثل عامل سلبي لتفاقم المشكلات في سوق الائتمان (عياشي،٢٠١١، ٢١).

وقد أوضحت دراسة (تهامي، ٢٠٠٩، ١٠٨) انه في بعض الحالات يؤدي تطبيقه الى اخطاء في القياس ينتج عنها تضخم أو انخفاض ملحوظ في قيم الاصول والالتزامات ومن ثم تقلبات في المركز المالي والارباح المستقبلية للوحدات الاقتصادية أو اساءه استخدامها من جانب الادارة، وهو ما اكدته اثار تلك المشكلات في الفضائح المالية للعديد من الشركات المالية وهو ما أظهر القصور في معايير المحاسبة والابلاغ المالي وما نتج عنه اخفاقات وممارسه خاطئة في تطبيقها.

يكتفي الباحثون بما تم استعراضه من إطار نظري لهذه الدراسة اذ يرون انه قد تم تناول متغيرات الدراسة من جوانب عديده بحيث أصبح لديهم قاعدة نظرية كاملة تساعدهم في اتمام الدراسة الميدانية وهذا ما سيتم تناوله في الموضوع ادناه.

الدراسة الميدانية

في هذا الجانب سيحاول الباحثون من اتمام الدراسة العملية من خلال الاعتماد على قائمة استبيان لاختبار مدى صحة الفروض من عدمه، وذلك من خلال استقراء وتحليل آراء ثلاث فئات وقع عليها الاختيار نظرا لأنها تمثل الفئات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة وانهم أكثر الفئات التي يمكن ان يتم الحصول منها على اجابات منطقية تتسم بالواقعية نتيجة لقدرتها على فهم وتقييم موضوع الدراسة، وتتمثل فئات عينة الدراسة من (المدراء والمحاسبون والمدققون).

وقد تم تصميم أسئلة قائمة استبيان شملت الآتي:

١. بيانات شخصية عن المستقصى منهم (صفات ديموغرافية).
٢. اسئلة تم صياغتها حسب مقياس ليكرت الثلاثي (Likert Scale).

أساليب التحليل الإحصائي:

اعتمد الباحثون على الأساليب الإحصائية التالية:

١. معامل ألفا كرونباخ: لقياس ثبات أداة الدراسة الميدانية وصلاحيتها لمراحل التحليل التالية.
٢. التحليل الإحصائي الوصفي: لوصف عينة الدراسة من حيث المؤهل، والوظيفة والخبرة العملية بالمجال.
٣. اختبار (t): لتحديد درجة الاختلاف في آراء عينة الدراسة حول الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية، واختبار الفرض الأول للبحث.
٤. تحليل الانحدار البسيط: لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، واختبار الفرض الثاني.

وقد تم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS Ver.24).

نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً. توزيع قوائم الاستبيان وتلقي الردود.

الجدول (١): عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة وغير المستردة والصالحة للتحليل ونسبة الاستجابة على مستوى فئات عينة الدراسة.

البيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستردة	عدد الاستمارات غير المستردة	عدد الاستمارات الصالحة	نسبة الاستجابة للاستمارات الصالحة للتحليل
الاداريون	30	26	4	26	0.87
المحاسبون	50	43	7	43	0.86
المدققون	20	19	1	19	0.95
الاجمالي	100	88	12	88	0.88

ثانيا. اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة الميدانية:

الجدول (٢): قيمة معامل الثبات/ ألفا كرونباخ، ومعامل الصدق للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	معامل الثبات/ ألفا كرونباخ	معامل الصدق
الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية	766،0	0.875
طبيعة عمل إدارة الأزمات	0.863	0.929
مواجهة خطر الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية	0.763	0.873

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (٢) أن قيمة ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (٠,٧٦٣-٠,٨٦٣)، وحيث أنه من المتعارف عليه إحصائياً أن إحصائية الاختبار يجب ألا تقل عن (٠،٦)، لذلك تعد هذه القيم مقبولة بما يعكس توافر الاعتمادية والثقة بمتغيرات الدراسة ويؤكد صلاحيتها لمراحل التحليل التالية.

ثالثاً. التحليل الوصفي لعينة البحث:

الجدول (٣): التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لعينة البحث

المتغيرات	الفئات	التكرارات	النسب المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	49	55.7%
	دبلوم عالي	17	19.3 %
	ماجستير	13	14.8%
	دكتوراه	9	10.2%
الوظيفة	إداري	26	29.5%
	محاسب	43	48.9%
	مدقق	19	21.6%
سنوات الخدمة	أقل من ٥ سنوات	21	23.9%
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	28	31.8%
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	24	27.3%
	من ١٥ سنة فأكثر	15	17%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول (٣) مجموعة من النتائج أهمها:

١. فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فإن ٥٥,٧% من عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و ١٩,٣% مؤهلهم دبلوم عالي، كما أن ١٤,٨% من حملة الماجستير، وأخيراً فإن ١٠,٢% من حملة الدكتوراه، مما يدل على وجود كفاءة علمية في مفردات العينة تؤهلهم للإجابة بمصداقية على أسئلة الاستقصاء.

٢. فيما يتعلق بالوظيفة فإن ٤٨,٩% من عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب، و٢٩,٥% إداري، و٢١,٦% مدقق، وهذا يدل على تنوع ممارسات أفراد العينة المهنية مما قد يثري نتائج البحث.

٣. فيما يتعلق بالخبرة العملية فإن ٣١,٨ % من العينة لديهم خبرة عملية تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات، و٢٧,٣% تتراوح خبرتهم ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة، و٢٣,٩% تقل سنوات خبرتهم عن ٥ سنوات، و١٧% تزيد خبراتهم عن ١٥ سنة، وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم موضوع البحث وإدراكهم لدور إدارة الأزمات في الحد من الممارسات الخاطئة.

رابعاً. اختبار الفروض وتحليل النتائج:

الفرض الأول: لا يوجد اختلاف معنوي بين مفردات عينة الدراسة حول الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية.

وقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار الفرض الأول كما هو موضح في الجدول (٤).

الجدول (٤): نتائج اختبار الفرض الأول

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوية	الدلالة
1	1.7386	0.82343	19.807	0.000	معنوي
2	1.5682	0.69142	21.276	0.000	معنوي
3	1.7273	0.81265	19.939	0.000	معنوي
4	1.5455	0.69330	20.911	0.000	معنوي
5	1.5000	0.67806	20.752	0.000	معنوي
6	1.5455	0.77176	18.785	0.000	معنوي
7	2.4773	0.67768	34.292	0.000	معنوي
8	2.4773	0.75775	30.668	0.000	معنوي
9	1.8864	0.76462	23.143	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (٤) أن مستوى إدراك المستقصى منهم لمؤشرات قياس الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية كان مرتفعاً نسبياً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (١,٥ و ١,٨٨) مما يشير إلى إدراك المستقصى منهم إلى أن اتباع الوحدات الاقتصادية لسياسات محاسبية بديلة بين الحين والآخر لاستغلال المرونة في تطبيق الممارسات المحاسبية يعد من الممارسات المحاسبية الخاطئة بدرجة متوسطة، وذلك بانحراف معياري (٠,٦٧٨٠٦) يشير إلى وجود درجة من عدم التجانس في آراء المستقصى منهم، وحيث أن جميع قيم (ت) جاءت معنوية يتضح بذلك وجود اختلاف معنوي في آراء المستقصى منهم حول المؤشرات التي استدل بها على مدى إدراك أو معرفة المستقصى منهم لخطورة تلك الممارسات، والتي جاءت لصالح موافقتهم على أهمية مواجهة تلك الممارسات الخاطئة والحد منها.

الفرض الثاني: لا يوجد اختلاف ذو دلالة معنوية معنوي بين مفردات عينة الدراسة حول مهام إدارة الازمات بشكل عام.

وقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار الفرض الثاني كما هو موضح في الجدول (٥).

الجدول (٥): نتائج اختبار الفرض الثاني

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوية	الدلالة
1	2.8636	0.34514	19.807	0.000	معنوي
2	2.8977	0.30474	21.276	0.000	معنوي
3	2.8864	0.31919	19.939	0.000	معنوي
4	2.8523	0.35686	20.911	0.000	معنوي
5	2.7614	0.42869	20.752	0.000	معنوي
6	2.8409	0.36786	18.785	0.000	معنوي
7	2.8523	0.35686	34.292	0.000	معنوي
8	2.8636	0.34514	30.668	0.000	معنوي
9	2.8636	0.34514	23.143	0.000	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (٥) أن مستوى إدراك المستقصى منهم لمؤشرات قياس مهام إدارة الأزمات كان مرتفعاً نسبياً، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٢,٧٦١٤) مما يشير إلى إدراك المستقصى منهم إلى ضرورة إتباع اسلوب الاستعداد الوقائي لتجنب الأزمات قبل وقوعها بدرجة مرتفعة، وذلك بانحراف معياري (٠,٤٢٨٦٩) يشير إلى وجود درجة من عدم التجانس في آراء المستقصى منهم، و (٢,٨٩٧٧) بانحراف معياري (٠,٣٠٤٧٤) للعبارة رقم (٢) التي تنص على ضرورة وضع خطة لإدارة الازمات على ان يتم تحديثها سنوياً، بما يعكس موافقتهم عليها بدرجة موافقة مرتفعة جداً، وحيث أن جميع قيم (t) جاءت معنوية يتضح بذلك وجود اختلاف معنوي في آراء المستقصى منهم حول المؤشرات التي استدل بها على مدى إدراك أو معرفة المستقصى منهم لمتطلبات إدارة الأزمات، والتي جاءت لصالح موافقتهم على أهمية اتباع تلك الممارسات للحد من العواقب المحتملة.

الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لإدارة الأزمات للحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

وقد أظهر التحليل الإحصائي نتائج اختبار الفرض الثاني كما هو موضح في الجدول (٦).

الجدول (٦): نتائج تحليل دور ادارة الازمات في الحد من الممارسات الخاطئة

المتغير المستقل	المتغير التابع	F (Sig)	(Sig) T	β = (R)	R^2
دور إدارة الأزمات	الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية	17.191 (0.000)	4.146 (0.000)	0.408	0.167

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتبين من الجدول (٦) ما يلي:

١. ثبوت معنوية نموذج الانحدار، حيث بلغت قيمة (F) (١٧,١٩١)، وهي معنوية عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١.
٢. ثبوت معنوية معاملات انحدار إدارة الأزمات والحد الثابت، وقد بلغت قيمة (T) لإدارة الأزمات ٤,١٤٦ عند مستوى معنوية ٠,٠١.
٣. بلغت قيمتي (R) و (β) ٠,٤٠٨، وهو ما يعني وجود تأثير معنوي إيجابي لإدارة الأزمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية بمعامل انحدار ٠,٤٠٨، عند مستوى معنوية ٠,٠١.
٤. بلغت قيمة (R^2) ٠,١٦٧، مما يدل على أن إدارة الأزمات تفسر ما نسبته ١٦,٧% من التغيرات التي تحدث في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، أما باقي النسبة فترجع لمتغيرات أخرى لم يتناولها النموذج.

وبناء على ما سبق يتضح أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية للدور الذي يمكن ان تمارسه إدارة الأزمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، بما يؤكد على دور إدارة الأزمات في أداء مجموعة من الأنشطة تسهم في تحديد الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والحد منها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تُعد ادارة الازمات احدى آليات الجهات الرقابية لمواجهة المخاطر المالية وما تحدثه من أزمات مستقبلية.
٢. ان من اسباب الازمات المالية وما تسببه من مشكلات للوحدات الاقتصادية هو افتقار إداراتها الى الممارسات المحاسبية السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة وعدم اظهار المعلومات المحاسبية بشفافية تامة.
٣. ان ادارة الارباح هي من أكثر الممارسات استخداماً كممارسات خاطئة ومتعمدة للمعايير المحاسبية الدولية.
٤. ان إدراك المستقصى منهم إلى أن اتباع الوحدات الاقتصادية لسياسات محاسبية بديلة بين الحين والآخر لاستغلال المرونة في تطبيق الممارسات المحاسبية في العمل يعد من الممارسات المحاسبية الخاطئة بدرجة متوسطة.
٥. بما ان جميع قيم (t) جاءت معنوية إذاً يتضح وجود اختلاف معنوي في آراء المستقصى منهم حول المؤشرات التي استدل بها على مدى إدراك أو معرفة المستقصى منهم لمتطلبات إدارة الأزمات.
٦. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للدور الذي يمكن ان تمارسه إدارة الأزمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية،

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة اعتماد جميع المؤسسات تفعيل مفهوم ادارة الازمات من اجل ان تكون موجودة وجاهزة للعمل في جميع الاوقات.
٢. ضرورة تصحيح المعوقات والانحرافات ومعالجتها وجعلها أداة قوة لإدارة الازمات وليس نقاط ضعف تقف في طريق تطبيقها عند حدوث ازمة ما داخل الوحدة الاقتصادية.
٣. اتباع الاساليب الحديثة للحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية مثل ادارة الازمات.

٤. في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة من تفعيل عمل ادارة الازمات والخاصة في الحد من الممارسات الخاطئة فإنه يجب تفعيل عمل لجان التدقيق ودعمها بالشكل الكامل.
٥. ضرورة تطبيق الاسس والمعايير الاخلاقية المهنية الجديدة) حوكمة الشركات).
٦. على الجهات الرقابية التأكيد لإدارات الوحدات الاقتصادية على ان المرونة في اختيار الممارسات المحاسبية المختلفة لا يمكن استغلالها في الممارسات الخاطئة.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية:

١. إبراهيم، غادة أحمد نبيل، (٢٠١٦)، آليات الحد من المشكلات الناتجة عن توسع معايير المحاسبة والابلاغ المالي في استخدام القيمة العادلة: دراسة ميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد العشرون، العدد الأول، ص ١٠٤٧-١١٤٠.
٢. السيد، علي مجاهد أحمد٢٠١٧ فجوة القياس المحاسبي وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة: دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة البحوث المحاسبية، العدد الثاني، ص ٢٠٣-٢٦٠.
٣. العواد، سمر سامي محمد، (٢٠١٨)، مدخل لتقييم إدارة مخاطر الاستثمارات في شركات التأمين وأثره على جودة المراجعة (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
٤. الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان، (٢٠١٠)، معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الأزمة العالمية الحالية، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، كلية المال والاعمال، بحث منشور، ص١-٣٥:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=45523
٥. بولصنام، محمد، (٢٠١٠)، مدى تأثير معياري الافصاح والقيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية/من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الاردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية ادارة المال والاعمال، ص١-١٣٨.
٦. بيومي، نبيهة محمود، (٢٠٠٩)، الأزمة المالية وعلاقتها بحوكمة الشركات والافصاح المحاسبي، المؤتمر الضريبي الخامس عشر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مجلد ٣، ص١-٣٩.
٧. تهامي، عز الدين فكري، (٢٠٠٩)، المحاسبة عن القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة والابلاغ المالي وانعكاساتها في الأزمة المالية العالمية مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، كلية التجارة، العدد الثالث والعشرون، ص١-٢٨.
٨. جاسم، انتظار احمد، (٢٠١١)، دراسة تحليلية لواقع ادارة الازمات في وزارتي الصحة والداخلية في العراق: دراسة مقارنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٧، ص١٢١-١٥٥.
٩. حسانين، هالة حمدي احمد، (٢٠١٨)، إطار مقترح لاستخدام العصف الذهني الالكتروني في اكتشاف ومعالجة الاخطاء المحاسبية بالدفاتر والقوائم المالية وأثره على دقة تنبؤات المحللين الماليين في سوق الاوراق المالية مع دراسة ميدانية، رسالة دكتوراة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعيلية، ص١-٢٤٣.
١٠. حسين، نادية شاكر، (٢٠١٢)، المخالفات المحاسبية وأثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري: دراسة محاسبية تحليلية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، العدد السادس، ص٨٤-١١٠: https://www.google.com/search

١١. رمضاني، لعلا، البرود، ام الخير، شارف، عبدالقادر، (٢٠١٧)، ارساء دعائم الحوكمة المؤسسة لمواجهات الازمات: دراسة لأهم الازمات والفضائح المالية لكبريات الشركات العالمية، المجلة العالمية للاقتصاد والاعمال، مركز رفاد للدراسات والابحاث، المجلد ٣، العدد ٣، ص٢٦٧-٢٨٢.
١٢. طيفور، هيفاء علي محمود، (٢٠١٨)، ادارة الازمات بكلية حائل: المصادر والاستراتيجيات المستخدمة للتعامل معها من وجهة نظر القيادات الاكاديمية، مجلة التربية، جامعة الازهر، كلية التربية، المجلد ١، العدد ١٧٨، ص ٣٥٢-٣٨١.
١٣. سمعانه، سمير عبد الله، الخدام، حمزة خليل أساليب ادارة الازمات وعلاقتها بالتخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية الاردنية، بحث منشور، ص ١-٢٩:
https://www.researchgate.net/publication/309399276
١٤. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبدالله، (٢٠١٧)، دور المحاسبة القضائية في التنبؤ بحدوث الازمات المالية: دراسة نظرية، مجلة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، ادارة البحوث والتنمية والتطوير، المجلد ١٠، العدد ١٩، ٢٠١٧، ص١٠٩-١٣٣.
١٥. عبيد، ايمان محمد، (٢٠١٧)، أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعه الزرقاء، ص١-١٠٧.
١٦. عياشي، نور الدين، (٢٠١١)، تأثير تقييم الاستثمارات المالية والعقارية بالقيمة العادلة على الأزمة المالية في ظل معايير المحاسبة والابلاغ المالي، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد الأول، ص٤٩-٦٩.
١٧. قوادرى، عبلة، (٢٠١٨)، أثر استخدام التكلفة التاريخية في القياس على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة استقصائية لمهنيي المحاسبة في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد الثامن، ص٢٤٢-٢٦٦.
١٨. محروس، رمضان عارف رمضان، (٢٠١٦)، الازمات المالية وانعكاساتها دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، مخبر المالية والمحاسبة، ص ٢٩-٤١.
١٩. محمد، حمدي جابر، (٢٠١٤)، أثر نظم المعلومات الاستراتيجية في ادارة الازمات: دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في منطقة تبوك، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد – كلية التجارة، العدد ٤، ص ٢٤٣-٢٩٦.
٢٠. محمود، عبدالرحمن، (٢٠١٧)، الاتجاهات السلوكية الحديثة في المحاسبة: دراسات وابحاث، الناشر دار اثراء للتعليم والنشر، مصر، ص ١-٣٠٥.
٢١. هارون، فرغلي، (٢٠١٦)، ادارة الازمات في المؤسسات، مجلة الوعي الاسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، العدد ٦١٤، ص ٤٠-٥٥.

ثانياً. المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Akabom-Ita Asuquo, (2013), Analysis of Financial Accounting Standards and Their Effects on Financial Reporting and Practices of Modern Business Organizations in Nigeria. European Journal of Business and Management, Vol.5, No.4, pp 60-68. ISSN 2222-1905. www.iiste.org.

2. Borden, Jonathan, (2016), Effects of National Identity in Transnational Crises: Implications of Social Identity Theory for Attribution and Crisis Communications, International Journal of Communication, PP 377-397.
3. Canny. Ivyanno U, (2016), An Application of Situational Crisis Communication Theory on Germanwings Flight 9525 Crisis Communication, pp 1-18.
4. Coombs. W. Timothy, (2007), Crisis Management and Communications, https://instituteforpr.org.
5. Del Angel, Gustavo A., Haber, Stephen and Musacchio, Aldo, (2008), Bank Accounting Standards in Mexico. A layman's guide to changes 10 years after the 1995 bank crisis,pp 1-32.
6. Effiong. A. I., (2014)"Managing Reputation Risk and Situational Crisis in HigherI Institutions of Learning", Independent Journal of Management & Production (IJM&P), V. 5, N. 2, PP 458-479.
7. Eyun-Jung Ki1 & Kenon A. Brown, (2013), The effects of crisis response strategies on relationship quality outcomes, Journal of Business Communication 50(4). Pp. 403-420.
8. Hamidovic, Haris, (2012), An Introduction to Crisis Management, ISACA JOURNAL Volume 5, pp 1-5.
9. Harper, Ashley B. Linda Leatherbury, Ana Machuca. Jo Dee Phillips, (2012), The Impact Of Switching To International Financial Reporting Standards On United States Businesses, Journal of International Education Research-Fourth Quarter, Volume 8, Number 4, pp 467-472. http://www.cluteinstitute.com .
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1115865
10. Liao. Yin-Hua, Fu. Qian-Ru, (2015), Research on the Correlation between Book-Tax Difference and Earnings Management, International Conference on Education Technology and Economic Management, pp 27-32.
11. Rad, SEYED Sajad Ebrahmi and Embong, Zaini, (2014), IFRS Adoption and Information Quality: Evidence from Emerging Market,Asian Journal of Accounting and Governance Management, Vol.5, pp 37-45. ISSN 2180-3838.
12. Sapriel, Caroline. (2003), Effective Crisis Management: Tools and Best Practice for the New Millennium, Journal of Communication Management, Vol 7,4, pp 1-8.
13. Su, Zhihao. Chen, Yajuan, (2014), Study on Related Issues of Earnings Management for Listed Companies in China, International Conference on Global Economy, Commerce and Service Science, pp 341-344.
14. Türkmen, B., (2016), Errors and abuses in financial accounting and results. Procedia economics and finance, 38(1), 30179-4.
15. Wolfer, Robert J., (2008), Financial Reporting and the Business Environment: A Comparison of the United States and Mexico, PP 1-71.

المحكمين:

الاستاذ المساعد الدكتورة سلوى عبدالرحمن عبدالدايم/كلية التجارة/جامعة طنطا.

الاستاذ المساعد الدكتورة حكمت صلاح علان/كلية العلوم الادارية/جامعة عدن.

الملاحق
قائمة استبيان

الأستاذ الفاضل/الأستاذة الفاضلة:

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحثون (م.م. باسم رشيد علي الخزرجي/كلية علوم الحاسوب والرياضيات/جامعة تكريت/العراق، م.م. عمار طه ياسين/كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت/العراق، والباحثة سمر سامي محمد العواد/كلية التجارة/جامعة المنصورة/مصر) بدراسة عنوانها: **دور إدارة الازمات في الحد من الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية/دراسة استطلاعية لعينة من معدي التقارير المالية.**

ويأمل الباحثون تعاونكم في استيفاء هذه القائمة بما يعكس آراء سيادتكم حول ما فيها من فقرات ستساعدهم في إتمام دراستهم بشكل سليم للوصول إلى نتائج مرضيه محققة للهدف منها، مؤكدين لسيادتكم على إن جميع الإجابات والمعلومات ستكون سرية وسيقتصر استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

أولاً. البيانات الشخصية:

١. الوظيفة: اداري ☐ محاسب ☐ مدقق ☐

٢. المؤهل العلمي: دكتوراه ☐ ماجستير ☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس ☐

٣. سنوات الخدمة:

أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥-١٠ سنوات ☐ من ١٠-١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة ☐

ثانياً: فقرات الدراسة:

القسم الأول: التالي مجموعة من الممارسات الخاطئة للمعايير المحاسبية. الرجاء وضع علامة صح (✓) أمام الاختيار المناسب.

ت	فقرات الاستبيان	موافق	محايد	غير موافق
١	تغيير طريقة تسعير المخزون بين الحين والاخر.			
٢	التطبيق المبكر للمعايير الجديدة لأنه قد يؤدي الى الزيادة في الدخل مما يعود بالفائدة على الوحدة الاقتصادية.			
٣	تقديم أو تأخير الاعتراف بالإيرادات والمصروفات.			
٤	اتباع الوحدات الاقتصادية سياسات محاسبية بديلة بين الحين والاخر باستغلال مبدأ المرونة في العمل.			
٥	بناء القياسات المحاسبية على اساس الاحكام المهنية للمحاسبين استغلالاً للفجوات الموجودة في تطبيق المعايير.			
٦	ان تطبيق معيار القيمة العادلة قد يؤدي الى تقديرات للأدوات المالية يشوبها الغموض في بعض الاحيان.			
٧	استخدام ما يسمى بالمحاسبة الابداعية.			
٨	استغلال الصعوبة في عمليات المشتقات المالية والتعقيد في مفاهيمها وممارساتها في غير محلها.			
٩	اتباع سياسات مظللة من خلال الافراط من استخدام الصلاحيات			

القسم الثاني: يتمثل عمل ادارة الازمات بالآتي. الرجاء وضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب.

ت	فقرات الاستبيان	موافق	محايد	غير موافق
١	رصد جميع المؤشرات المتعلقة بالأزمات المرتقبة.			
٢	وضع خطة لإدارة الازمات على ان يتم تحديثها سنوياً.			
٣	اجراء تمارين سنوية لاختبار خطط العمل وكفاءة الفريق.			
٤	اتباع تطبيقات سياسات الحوكمة.			
٥	ان يتم الوقاية والتحضير للأزمات قبل وقوعها بإتباع اسلوب الاستعداد الوقائي.			
٦	ان تكون هنالك استجابة فعليه للازمات.			
٧	الاعتماد على الازمات السابقة في التنبؤ في الازمات اللاحقة بمعنى اتباع اسلوب الاستعداد العلاجي.			
٨	اعتماد استراتيجيات معينة لمكافحة الازمات.			
٩	التخطيط الاستراتيجي بوصفه أحد المفاهيم الادارية الحديثة.			

القسم الثالث: لمواجهة المشاكل التي تسببها الممارسات الخاطئة لاستخدام معايير المحاسبة والابلاغ المالي يتوجب على الوحدة الاقتصادية ان تفعل دور ادارة الازمات من خلال الاتي. برجاء وضع علامة صح (✓) أمام الاختيار المناسب.

ت	فقرات الاستبيان	موافق	محايد	غير موافق
١	جعل إدارة الازمات جزء من الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية ودعمها بالشكل المناسب.			
٢	استخدام نظم تقنية المعلومات لمعالجة البيانات من مصادرها المختلفة وليست المحاسبية فقط.			
٣	تطبيق الاسس والمعايير الاخلاقية المهنية (حوكمة الشركات).			
٤	التأكيد على تقليل عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة.			
٥	الحد من سوء استخدام السياسات المحاسبية من خلال تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المتبعة.			
٦	الاعتماد على الكفاءة المهنية والاخلاقية للمدققين والمراقبين ولجان التدقيق في اكتشاف الممارسات المحاسبية الخاطئة.			
٧	تنمية الثقافة المحاسبية (مستوى التعلم المحاسبي) بين الاطراف الثلاث: المستثمرين، المهتمين، مستخدمي المعلومات المحاسبية			
٨	تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة من خلال تفعيل ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجان خاصة بالأخلاق المهنية.			
٩	ان تكون هنالك خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي والمدير المالي بالإضافة الى لجنة التدقيق.			

ولحضرتكم جزيل الشكر والتقدير على تعاونكم واستجابتكم الكريمة، وعلى ما تم تقديمه من آراء حول ما جاء في هذه القائمة من أسئلة واستفسارات ... الباحثون.